﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ۝٨ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٗاۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ۝٩﴾ [لقمان: 8 - 9]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَينِ لِما قَبْلَهُما:

بَيانُ حالِ المُقْبِلِ عَلى الآياتِ بَعْدَ بَيانِ حالِ المُعْرِضِ عَنْها

لَمّا بيَّنَ اللّهُ تَعالى حالَ مَن إذا تُتْلى عليهِ الآياتُ ولّى مُسْتَكْبِرًا؛ بيَّن حالَ من يُقْبِلُ على تلكَ الآياتِ ويَقْبَلُها، فقالَ سُبْحانَهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ۝٨ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ﴾[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱلنَّعِيمِ﴾: (نعم) تَدُورُ تصريفاتُها على ترفُّهٍ وطيبِ عَيْشٍ وصلاحٍ[2]، ومِنْهُ النِّعْمَةُ: وهو ما يترفَّهُ بِهِ الإنْسانُ مِن مأكلٍ أو مَشْرَبٍ أو مَلْبَسٍ[3]، والنَّعيمُ: الخَفْضُ والدَّعَةُ[4]، ويُرادُ به: النِّعْمَةُ الكَثيرَةُ[5]، وهُوَ المرادُ في قولِه تعالَى: ﴿لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾ أي: نَعيمُ الجَنّاتِ.

2) ﴿حَقّٗاۚ﴾: (حق) تدُلُّ تَصْريفاتُهُما على إحْكامِ الشَّيءِ وصِحَّتِه، أو تَمَكُّنِ الشَّيْءِ في عُمْقِ مَقَرِّه أو وسَطِ مقرِّه، ومِنْهُ الحَقُّ؛ وهُو نقيضُ الباطِلِ[6]؛ لأنَّهُ الشَّيْءُ الثّابِتُ الرّاسِخُ المُتَمَكِّنُ بشريعَةٍ أو عُرْفٍ عامٍّ مسلَّم، ومِنْ صُوَرِ تَمَكُّنِ الشَّيءِ واستقرارِهِ على ما وُضِعَ عليه: مُطابقَةُ الشَّيْءِ الشَّيْءَ، ومنهُ الحقُّ: الصِّدْقُ، كما قال اللّهُ تَعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ ٱلۡحَقُّۚ﴾ [آل عمران: 62]، أي: المُطابِقُ لِما وقَعَ[7]، ومِنْهُ قولُ اللّهِ سُبحانَهُ: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٗاۚ﴾ أي: وعَدَكُم اللّهُ ﷻ وعْدًا حَقًّا صادِقًا.

---

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 25/ 116.
(2) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (نعم).
(3) ابن دريد، جمهرة اللُّغة: (نعم).
(4) الخليل، العين: (نعم).
(5) الرّاغب، المفردات: (نعم).
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حق).
(7) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (حقق).

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

بَيانُ الوَعْدِ الحَسَنِ لِأَهْلِ الإيمانِ والعَمَلِ الصّالِحِ

إنَّ الذينَ آمَنُوا باللهِ تَعالى فَوَحَّدوه، وصدّقوا رَسولَهُ ﷺ واتَّبعوه، وأطاعوا اللّهَ سُبْحانَهُ، فعَمِلوا بِما أمَرَهُم في كِتابِهِ وعلى لِسانِ رَسولِهِ ﷺ، وانْتَهَوْا عمّا نَهاهُم عَنْهُ؛ لَهُمْ بساتينُ النَّعيم، ماكِثين فيها إلى غَيْرِ نِهايَةٍ، وعَدَهُم اللّهُ تَعالى وعْدًا حقًّا، لا شكَّ فيهِ ولا خُلْفَ لَهُ، وهُوَ سُبْحانَهُ القويُّ الذي لا يُغْلَبُ، الحَكيمُ في تَدْبيرِ خَلْقِه، فَيَضَعُ الأشياءَ مواضِعَها اللّائقةَ بِها[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

نُكْتَةُ فَصْلِ الآيَةِ عَمّا قَبْلَها:

ذِكْرُ جَزاءِ المُقْبِلينَ عَلى الآياتِ بَعْدَ ذِكْرِ جَزاءِ المُعْرِضينَ عَنْها

فُصِلَ قولُ اللّهِ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾ عَمّا قبلَهُ؛ لِوُقوعِه اسْتِئْنافًا بيانيًّا، فبَيْنَ الجُمْلَتَيْنِ شِبْهُ كمالِ الاتِّصالِ، وذلكَ أنَّ الآيةَ المتقدِّمَةَ ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ تَبْعَثُ في نَفْسِ المُتَلَقّي سُؤالًا؛ وهُوَ إذا كان هذا جزاءَ المُعْرضينَ عن آياتِ اللّهِ تَعالى، فَما جزاءُ المُقْبِلين عليها، القابلين إيّاها؟ فجاءَ الجوابُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ الآية[2]، ويمكنُ أنْ تكونَ هاتان الآيتانِ بيانًا تفصيليًّا لما أُجمِلَ سابقًا من قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، ففصَّلَتِ الفلاحَ بنيلِ الخُلودِ في جنّاتِ النَّعيم، ويكونُ ذِكْرُ قصّةِ المُستكبرينَ عن الآيات اعتراضًا بينَ التّفصيلِ والمُفصّل.

فائِدَةُ التَّوْكيدِ بِـ ﴿إِنَّ﴾ والجُمْلَةِ الاسْميَّةِ والتّقديمِ للخبر:

الرَّدُّ عَلى إنْكارِ الكَفَرَةِ والمُبالَغَةُ في الاهْتِمامِ بِمَضْمونِ الخَبَرِ

أُكِّد قولُ اللّهِ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾ بـ ﴿إِنَّ﴾ واسميَّةِ الجملةِ وتقديمِ الخبر ﴿لَهُمْ﴾؛

(1) ابن جرير، جامع البيان: 20/ 132، ونخبة من أساتذة التّفسير، التّفسير الميسّر، ص: 411.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 15/ 151، وعلي، سورة لقمان دراسة بلاغيّة، ص: 1562 - 1563.

مراعاةً لإنكارِ الكَفَرَةِ، فكان في الآيةِ مُواجهةٌ لإنكارِهم أن يكونَ للمُؤْمِنين كُلُّ هَذا النَّعيم[1]، ويجوزُ أن يكونَ التَّوكيدُ مُبالغةً في الاهْتِمامِ بِمَضْمونِ الخَبَر.

غَرَضُ التَّعْبيرِ بِالاسْمِ المَوْصولِ وصِلَتِهِ:

التَّرْغيبُ في تَحْقيقِ الأوصافِ المُقْتَضيَةِ التَّكْريمَ في الآخِرَةِ

عُرِّفَ المسنَدُ إلَيْهِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ بالمَوْصوليَّة في قولِهِ ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؛ إيماءً إلى نَوْعِ الخَبَرِ المَحْكومِ به على المسنَدِ إلَيْهِ؛ وأنَّه من جنسِ التَّكْريمِ والرِّفْعَةِ، وفيه إعلامٌ بعِلَّةِ اسْتِحْقاقِهم جنّاتِ النّعيم المذكورةَ في قولِهِ: ﴿لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾، وأنَّ هذه المَكْرُمَةَ مُسَبَّبَةٌ عَنْ إيمانِهِمْ وعَمَلِهم الصّالِح، وفي هذا تَرْغيبٌ في التَّلَبُّسِ بالإيمانِ والعمَلِ الصّالِحِ؛ ليَنْدَرِجَ العبْدُ في سِلْكِ المُكْرَمينَ بجَنّاتِ النَّعيمِ.

دلالَةُ التَّعْبيرِ بِالمَوْصولِ جَمْعًا:

كَثْرَةُ المُؤْمِنينَ العامِلينَ الصّالِحاتِ

إيرادُ الاسمِ المَوْصولِ جَمْعًا في قولِ اللّهِ سُبحانَهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾؛ فيه إشْعارٌ بِكَثْرَةِ أهلِ الإيمانِ الذينَ جمَعُوا معَ الإيمانِ العمَلَ الصّالِحَ، وكونُهُم كَثيرينَ في أنفسِهم لا يَلْزَمُ منهُ أنَّهُم أكثَرُ الخَلْقِ كَما هُو ظاهِرٌ.

دلالَةُ التَّعْبيرِ بِالفِعْلِ الماضي:

تَحَقُّقُ وصْفِ الإيمانِ والعَمَلِ الصّالِحِ فيهِمْ

جيءَ بصِلةِ المَوْصولِ فعلًا ماضيًا ﴿ءَامَنُواْ﴾ معطوفًا عليه فعلًا ماضيًا ﴿وَعَمِلُواْ﴾ في قولِهِ سُبْحانَهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾؛ للدّلالَةِ علَى تحقُّقِ وصْفِ الإيمانِ والعَمَلِ الصّالِحِ فيهِمْ، وفي إسنادِ الفعلينِ المتعاطفينِ إلى ضميرِ الجمعِ دليلٌ على توافُقِ جماعةِ المؤمنينَ على الإيمانِ والعمَلِ الصّالح.

نُكْتَةُ حَذْفِ المُتَعَلَّقِ:

حُذِفَ متعلَّقُ الفعلِ ﴿ءَامَنُواْ﴾ من قولِ اللّه تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ وهو المُؤْمَنُ بِهِ، وفي ذَلِكَ مَسْلَكانِ؛

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 15/ 151، وعلي، سورة لقمان دراسة بلاغيّة، ص: 1573.

أحدُهما: ظُهورُ أفرادِ المُؤْمَنِ به؛ وذلك لأنَّ لِلإيمان حقيقةً شرعيَّةً معروفةً، فإذا أُطْلِقَ لفظُهُ انصرَفَ الذِّهْنُ إلى تلكَ الحقيقةِ، مِنْ غَيْرِ افتِقارٍ إلى التَّنصيصِ على مُتَعَلَّقِهِ، والآخَر: إرادَةُ العُمومِ؛ وذَلِكَ لِأنَّ حَذْفَ المَعْمولِ مُشْعِرٌ بالعُمومِ، والمَعْنى: آمَنوا بِجَميعِ ما يَجِبُ الإيمانُ بِهِ شَرْعًا.

حَقيقَةُ الإيمانِ مُسْتَقِرَّةٌ في نُفوسِ المُؤْمِنينَ وهُمْ مُقِرّونَ بِجَميعِ ما يَجِبُ الإيمانُ بِهِ

فائِدَةُ عَطْفِ عَمَلِ الصّالِحاتِ عَلى الإيمانِ:

عُطِفَ العملُ الصّالح على الإيمانِ في قَولِه سُبحانَهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾، وهُوَ مِن بابِ الإطْنابِ بعَطْفِ الخاصِّ على العامِّ؛ إذْ إنَّ حقيقةَ الإيمانِ: قولٌ وعملٌ واعتقادٌ، فالعمَلُ داخِلٌ في مسمَّى الإيمانِ وحقيقتِهِ الشَّرعيَّةِ، والنُّكْتَةُ في عطفِ الخاصِّ على العامِّ التَّنبيهُ على شرفِ العملِ الصّالِحِ بذِكْرِهِ مرَّتين؛ **إحْداهُما:** مُنْدَرِجًا تحتَ لَفْظِ الإيمانِ، **والأُخْرى:** مُنْفَرِدًا، ويحتملُ أنَّ العطفَ يقتضي المغايرةَ كما هو الأصلُ، فتكونُ حقيقةُ الإيمانِ مجرّدَ التّصديقِ القلبيِّ بما يجبُ الإيمانُ به، ثمَّ عَطفَ عليه العملَ الصّالح؛ للدّلالةِ على أنَّ المدوحينَ قد جمَعوا بينَ الإيمانِ والعملِ الصّالح، وإنَّما قدّمَ الإيمانَ على العملِ الصّالح؛ لأنّه لا ينفَعُ عملٌ بلا إيمانٍ واعتقادٍ صحيح.

شَرَفُ العَمَلِ الصّالِحِ وعَظيمُ مَنْزِلَتِهِ

فائِدَةُ ذِكْرِ الصِّفَةِ وحَذْفِ المَوصوفِ:

في قَوْلِ اللهِ تعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ إيجازٌ بالحَذْفِ؛ إذ إنَّ ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ صِفَةٌ لموصوف محذوفٍ، والتَّقدير: وعَمِلُوا الأعمالَ الصّالحاتِ، والقَرينَةُ على تَعْيينِ المَحْذوفِ هُوَ الفِعْلُ ﴿وَعَمِلُواْ﴾، فاكتُفِيَ بالقَرينَةِ عنِ التَّصْريحِ بالمَوْصوفِ؛ اقْتِصادًا في اللَّفْظِ وإيجازًا، ولعلَّ الحذفَ للموصوف يشيرُ إلى أنَّ شأنَ المؤمنينَ أنْ يُقدِموا على الصّالح منَ الأعمال؛ فكأنَّ عملَهم الصّادرَ منهم لا يكونُ إلّا صالحًا، ولا يفارقُهم أينَما توجَّهوا.

الإيجازُ في اللَّفْظِ اكْتِفاءً بِالقَرينَةِ

مَعْنى (أل) في ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾:

(أل) في ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ من قولِ اللّهِ تَعالى: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ يُرادُ بها العَهْدُ العلميُّ؛ وذلك أنَّ العملَ الصّالحَ معروفَةٌ حقيقَتُهُ في الشَّرعِ، وهو كلُّ عملٍ أمرَ به الشّرعُ الحنيف، وندبَ إلى عمله جماعةَ المؤمنين، ويَجوزُ أن تَكونَ اللّام لِلاسْتِغْراقِ العُرْفيّ[1]، وفي هذا ضَرْبٌ مِنَ المُبالغَةِ في وصفِ أهلِ الإيمانِ، حتَّى كأنَّهم ما تركُوا عملًا صالحًا إلّا ولَهُمْ فيهِ نَصيبٌ، والأظهرُ أنْ تكون اللّامُ للجنس، أي: إنّهم عملوا أفرادَ هذه الحقيقةِ الموسومةِ بالصّلاح، فيكونُ الجمعُ لإرادةِ الأنواع.

العَمَلُ الصّالِحُ هُوَ الجامِعُ لِلإخْلاصِ والمُتابَعَةِ

نُكْتَةُ الجَمْعِ في ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾:

جُمِعَتْ ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ مِنْ قَوْلِ اللّهِ تَعالَى: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ لِلإيماءِ إلى الإتْيانِ بِها بأنواعِها دونَ الاكْتفاءِ ببَعْضِها؛ إذْ إنَّ أركانَ الإسلامِ وأعمالَ الخيرِ مُتَرابطةٌ، آخِذٌ بعضُها بِحُجَزِ بعضٍ، كما قال اللّهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِي ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: 208].

أعْمالُ الخَيْرِ في الإسْلامِ كَثيرَةٌ أفرادُها ومُتَنَوِّعَةٌ مَجالاتُها

المَوْقِعُ النَّحْويُّ لِـ ﴿لَهُمْ جَنَّٰتُ﴾:

﴿لَهُمْ جَنَّٰتُ﴾ مِنْ قولِ اللّه تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾ في محلِّ رفعٍ خبرٌ لـ ﴿إِنَّ﴾، وفي التَّعْبيرِ بالخبَرِ جُمْلةً اسْميَّةً مُبالَغَةٌ في ثُبوتِ الجِنانِ لَهُمْ؛ إثْباتًا لِكَرامَتِهِم عِنْدَ رَبِّهِم سُبْحانَهُ.

إثْباتُ كَرامَةِ أهْلِ الإيمانِ عِنْدَ رَبِّهِم تعالى

مَعْنى اللّامِ في ﴿لَهُمْ﴾:

اللّامُ في ﴿لَهُمْ﴾ مِن قولِ اللّهِ ﷻ: ﴿لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾ لِلاخْتِصاص[2]، فلا يُشارِكُهُمْ فيها غيرُهُم، وفي ذلكَ تَعْريضٌ بأهْلِ الكُفْرِ الصّادّينَ عَن سبيلِ اللّهِ تَعالى، المُعْرِضينَ عَن آياتِهِ بأنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ نَصيبٌ في هذهِ الجِنانِ.

لَيْسَ لِلمُعْرِضينَ عَنْ آياتِ اللّهِ تَعالى نَصيبٌ في جَنَّةِ الآخِرَةِ

(1) علي، سورة لقمان دراسة بلاغيّة، ص: 1569.
(2) ابن هشام، مغني اللّبيب، ص: 275.

نُكْتَةُ تَقْديمِ الجارِّ والمَجْرورِ:

تَخْصيصُ أهْلِ الإيمانِ والعَمَلِ الصّالِحِ بِالنَّعيمِ المُقيمِ في الجَنَّةِ

قُدِّم الجارُّ والمَجرورُ ﴿لَهُمْ﴾ - وهُما متعلَّق الخبرِ المَحْذوفِ - مِن قولِ اللّهِ تَعالى: ﴿لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾ لإفادَةِ القَصْرِ والاخْتِصاصِ؛ لأنَّ تَقْديمَ ما حَقُّه التَّأخيرُ يُفيدُ ذلكَ، والمَعْنى: لَهُم دونَ غيرِهم جنّاتُ النَّعيم، فكانَ أهلُ الإيمانِ والعمل الصّالحِ مَخْصوصينَ بِتِلْكَ الدَّرجاتِ العُلْيا، والنَّعيم المُقيمِ في الجَنَّة[1].

دلالَةُ الجَمْعِ في ﴿جَنَّٰتُ﴾:

تَنْشيطُ القُلوبِ لِتَحْصيلِ أسْبابِ دُخولِ الجَنَّةِ

في جَمْعِ الجَنّات مِن قولِ اللّهِ ﷻ: ﴿لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾ دلالَةٌ عَلى أنَّها ليسَتْ جنَّةً واحِدَةً، وإنَّما تَشْتَمِلُ عَلى جَنّاتٍ كثيرَةٍ مُتَعدِّدة[2]؛ إذِ الجنَّةُ في الآخرةِ تشتمِلُ على جِنانٍ كثيرةٍ، وهذا أقْوى في التَّرغيبِ، وأنشَطُ لقُلوبِ المُتلقّينَ على فِعْلِ أسبابِ تحصيلِها.

فائِدَةُ إضافَةِ الجَنّاتِ إلى النَّعيمِ:

خُلُوُّ نَعيمِ الجَنَّةِ مِمّا يُنَغِّصُهُ

أُضيفَتِ الجَنّاتُ إلى النَّعيم في قولِ اللّهِ تَعالى: ﴿لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾ باعْتِبارِ اشْتِمالِ الجَنّاتِ عليه، وفيهِ دِلالَةٌ عَلى أنَّهُ لا كدَرَ فيها أصْلًا، ولا شَيْءَ فيها ما يُنَغِّصُ عَليهِم حَياتَهُم، ويُعَكِّرُ علَيْهِم صَفْوَها، بَل لا شيءَ فيها غَيْرُ النَّعيم[3].

دلالَةُ التَّعْبيرِ بِالإضافة المقلوبة:

بَيانُ الجَزاءِ الحَسَنِ لِأهْلِ الإيمانِ

في قول اللّهِ تَعالى: ﴿لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾ قلبٌ، والأصلُ: لَهُم نعيمُ الجَنّاتِ[4]، وعُدِلَ عن هذا إلى ما في النَّظم القُرآنيِّ لِقَصْدِ المُبالغة؛ إيغالًا في بيانِ الجَزاءِ الحَسَنِ لأهْلِ الإيمانِ، إذ أفادَ قلبُ الإضافةِ أنَّ النّعيمَ صارت له جنّاتٌ مُشتمِلٌ عليها، فتكونُ جميعُ الجنات عبارةً عن نعيمٍ محض، بخلافِ (نعيمِ الجنّات) الدّالِّ على عدم تمحُّضِ النّعيمِ وكمالِه في الجنّات.

(1) علي، سورة لقمان دراسة بلاغيّة، ص: 1572.
(2) علي، سورة لقمان دراسة بلاغيّة، ص: 1571.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 15/ 151، وعلي، سورة لقمان دراسة بلاغيّة، ص: 1571.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 7/ 70.

مَعْنى (أل) في ﴿ٱلنَّعِيمِ﴾:

اشْتِمالُ الجِنانِ عَلى النَّعيمِ الكامِلِ

(أل) في ﴿ٱلنَّعِيمِ﴾ من قولِ اللّهِ تَعالى: ﴿لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾ للجنسِ الدّالّ على الكَمالِ، أي: لهُم جنّاتٌ مُشْتَمِلَةٌ على النَّعيم الكاملِ وحقيقةِ النّعيم، ولأجلِ إرادةِ الجنسِ قُلبتِ الإضافة، فالجنّاتُ قد تَجسَّد فيها النّعيمُ الكليُّ وتحقّق، حتّى غدتِ الجناتُ مُعبّرةً عن ذات النَّعيمِ الكامل.

المَوْقِعُ النَّحْويُّ لقوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ﴾:

اللَّذّاتُ الدُّنْيَويَّةُ مُعَرَّضَةٌ لِلانْقِطاعِ بِخِلافِ نَعيمِ الجَنَّةِ

لفظُ ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ﴾ في قولِ اللّه ﷻ: ﴿لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ۝٨ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ﴾ منصوبٌ عَلى الحالِ، والقَصْدُ من إيرادِ الحالِ بيانُ تمامِ النَّعيم، واحْتِراسًا من تَوَهُّم انْقِطاعِه بما تَعَوَّدوا مِن انْقِطاعِ اللَّذّاتِ في الدُّنيا؛ إذْ هيَ مُعَرَّضة للزَّوال، إمّا بِمَوْتِ المُنْعَم عليهِ، أو بذَهابِ النِّعْمة نَفْسِها[1].

نُكْتَةُ التَّعْبيرِ باسْمِ الفاعِلِ ﴿خَٰلِدِينَ﴾:

الحَثُّ عَلى الاجْتِهادِ في طاعَةِ اللهِ تَعالى

عُبِّر باسْمِ الفاعلِ ﴿خَٰلِدِينَ﴾ في قولِ اللّه تَعالى: ﴿لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ۝٨ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ﴾ دونَ اسْمِ المَفْعولِ (مُخلَّدين) لِقَصْدِ المبالغةِ، حتّى كأنَّهم اخْتاروا الخُلود بأَنْفُسِهم، بِما قَدَّموه مِن إيمانٍ وعمَلٍ صالِحٍ، وفي ذلكَ مزيدُ حَثٍّ وحَضٍّ على الاجتهادِ في طاعَةِ اللّهِ تَعالى؛ لِلانْدِراجِ في سِلْكِ هَؤُلاءِ[2].

مَعْنى (في) ودِلالَتُها:

عَظيمُ فَضْلِ اللهِ تَعالى عَلى عِبادِهِ المُؤْمِنينَ

حَرْفُ الجَرِّ (في) الواردُ في قولِ اللّهِ سُبْحانَهُ: ﴿لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ۝٨ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ﴾ يُفيدُ مَعْنى الظَّرْفيَّة، وذلكَ يُوحي بِقُوَّة مُلابَسَتِهم بالجَنَّة، بحيثُ صارَتْ جَنّاتُ النَّعيم ظَرْفًا لَهُمْ، وهُم بِداخِلِها تُحيط بِهِم أشجارُها، وتَجْري مِن حَوْلِهِم أنْهارُها، لا يُدْرِكونَ أطْرافَها

(1) علي، سورة لقمان دراسة بلاغيّة، ص: 1572.
(2) علي، سورة لقمان دراسة بلاغيّة، ص: 1572.

ونِهايتَها لشِدَّةِ اتِّساعِها[1]، وذلكَ مِن عَظيمِ فَضْلِ اللهِ تَعالى عليهم، كما أفادتِ الظَّرفيّةُ الاحتراسَ عن كونِ خلودِهم في جنّاتِ النَّعيم وغيرِها، إذ حدَّد مكانَ الخُلود، فاجتمعَ التّحديدُ الزّمانيُّ المُتمثّلُ بالخلود، والمكانيُّ المُتمثّلُ بـ﴿فِيهَا﴾.

نُكْتَةُ الفَصْلِ والمَوْقِعُ النَّحْويُّ:

صِـــدْقُ وعْـدِ اللـهِ تَـعـالى في الأحْوالِ كُلِّها

فُصِلَ قولُ اللهِ تَعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾ عمّا قبلَهُ ﴿لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ۝٨ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾؛ لورودِهِ تأكيدًا لَهُ عَلى وجهِ التَّذْييلِ الجاري مَجْرى المَثَلِ؛ لاسْتِقْلالِهِ بالإفادَةِ وعدمِ افْتِقارِهِ إلى ما قَبْلَهُ في إدْراكِ تمامِ المُرادِ مِنْهُ، وهُو تذييلٌ أعَمُّ مِمّا قَبْلَهُ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحانَهُ وعَدَ أهلَ الإيمانِ العامِلين الصّالحاتِ بجَنّاتِ النَّعيم، ثُمَّ ذيَّل ذلك بِحُكْمٍ عامٍّ يَشْمَلُ ما تقدَّم وغيرَهُ، وأمّا موقعُهُ النّحويُّ فهو مفعولٌ مطلقٌ نائبٌ عن فعلِهِ لبيانِ النّوع.

فائِدَةُ إضافَةِ المفعولِ المطلَقِ:

الثِّـقَـةُ بِـالـوَعْـدِ عَـلى قَـدْرِ الثِّـقَـةِ بِالواعِدِ

أُضيفَ الوَعْدُ الواقعُ مفعولًا مطلقًا إلى الاسْمِ الأحْسَنِ (اللهِ) في قولِهِ تَعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾؛ لِما تَقَرَّر مِن أنَّ الثِّقةَ بالوَعْدِ عَلى قَدْرِ الثِّقة بالواعِدِ، فبيَّن اللهُ ﷻ أنَّ هذا الوعدَ وعدُهُ الذي لا وعْدَ أصْدَقُ مِن وعْدِه[2].

المَوْقِعُ النَّحْويُّ لِـ﴿حَقًّا﴾:

وَعْـدُ اللهِ تَعالى لا يَتَخَلَّفُ بِحالٍ

﴿حَقًّا﴾ مِن قولِ اللهِ ﷻ: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾ مفعولٌ مُطْلَقٌ مُؤَكِّد لمَضْمونِ جُمْلَة ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ باعْتِبارِ ما فيهِ مِنَ الفِعْلِ المَحْذوفِ؛ إذِ التَّقديرُ: وعَدَكُم اللهُ تَعالى وعْدًا حَقًّا[3]، والحقُّ هو الثّابتُ الذي لا يَدْخلُه الرَّيبُ بوجهٍ من الوُجوهِ؛ فالمَعْنى: أنَّ اللهَ سُبحانَهُ وعَدَ وعْدًا ثابتًا لا يتَخَلَّف بحالٍ.

(1) علي، سورة لقمان دراسة بلاغيّة، ص: 1573.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 15/ 151.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/ 91.

بَلاغَةُ تَوالي المُؤَكِّدَين:

التَّأكيدُ عَلى اسْتِحْقاقِ أهْلِ الإيمانِ النَّعيمَ

توالَتِ المُؤَكِّداتُ في قولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾، فقولُهُ: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ مفعولٌ مطلَقٌ مؤكِّدٌ لمضمونِ الوعد، و﴿حَقًّا﴾ مؤكِّدٌ لغَيْرِهِ[1]، دافعٌ لاحتمالِ النّقيضِ والكذبِ في الكلام، كقولهم: (أنتَ ابني حقًّا)، وهذا التَّوكيدُ واقعٌ بِسببِ أنَّ الكفّار كانوا يَرَوْنَ أنفُسَهُم - لِما كانَ لَهُم مِن سُلْطَة ومنَعَة وشَوْكَةٍ - أكبرَ مِنْ أن يُعذَّبوا، ويَرَوْنَ المُؤمنينَ - لقلَّتِهم واسْتِضْعافِهم - أدْنى مِن أن يُمْنَعوا أو يَفوزوا بالخُلْدِ؛ حسدًا مِنْهُم واسْتِكْثارًا لِلنِّعْمَةِ عليهم، فجاءَتِ الآياتُ تُؤَكِّدُ ما أعدَّهُ اللهُ سُبْحانَهُ لِعبادِهِ المُؤْمنينَ، مُشيرةً إلى اسْتِحْقاقِهِم ذَلِكَ النَّعيم، وأنَّهم له أهلٌ بِما سَبَق لَهُم مِن إيمانٍ وعمَلٍ صالِحٍ، وتُشعِلُ الآياتُ في نفوس الكافِرين نارَ الحِقْد والحَسَد، وتُحرِّكُ الكامِنَ في أنفُسِهِم مِنَ الحَنَقِ والغَيْظِ[2].

مَعْنى الواوِ في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾:

ثُبوتُ وصْفِ العِزَّةِ والحِكْمَةِ للهِ تَعالى

الواوُ مِن قولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ حاليَّةٌ[3]، والضَّمير (هُوَ) في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ، و﴿ٱلْعَزِيزُ﴾: خبرُهُ، و﴿ٱلْحَكِيمُ﴾: خبرٌ ثانٍ، وفي إيرادِ جُمْلَةِ الحالِ اسميَّةً إيماءٌ إلى ثُبوتِ ما تَضَمَّنه الاسْمانِ الكَريمانِ مِنَ الأوصافِ للهِ سُبْحانَهُ.

بَلاغَةُ القَصْرِ:

كَمالُ أوصافِ اللهِ ﷻ

في قَوْلِ اللهِ ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ أُسْلوبُ قصرٍ، وهو مِن قَصرِ الصِّفَةِ على المَوْصوفِ، وطريقُه: تعريفُ جُزْأَيِ الإسْنادِ: الضَّميرُ في (هُوَ) و ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، ففيهِ قَصْرُ صفةِ العِزَّةِ والحُكْمِ والحِكْمَةِ على اللهِ سُبحانَهُ؛ لأنَّ المقصورَ بتعريفِ طرفَي الإسنادِ هو المُعرَّفُ باللّامِ، سواءٌ أكان مقدَّمًا أمْ مؤخَّرًا، وهذا

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 7/ 70، وأبو حيّان، البحر المحيط: 8/ 411.
(2) علي، سورة لقمان دراسة بلاغيّة، ص: 1573.
(3) النّحّاس وغيره، إعراب القرآن الكريم: 3/ 26.

القصرُ ادِّعائيٌّ؛ إذْ إنَّ ظاهرَ قولِه سُبحانَهُ: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ يَقْتَضي نفيَ كونِ غَيْرِهِ عَزيزًا حَكيمًا، ولَيْسَ الأمرُ كذلكَ؛ فإنَّ العِزَّة والحِكْمَة مراتبُ ودرجاتٌ، ويُوصَفُ المخلوقُ بهما، ولَكِنْ لا نِسْبَةَ بينَ عِزَّة اللهِ تَعالى وحِكْمَتِه وبينَ عِزَّةِ المَخْلوقِ وحِكْمَتِه، فأفادَ هذا أنَّ القصرَ ادِّعائيٌّ وليس حَقيقيًّا تَحْقيقيًّا، والمعنى: أنَّ اللهَ ﷻ هو العَزيزُ الكاملُ في عِزَّتِه، فلا يَغْلِبُه شَيْءٌ، الحكيمُ الكاملُ في حِكمَتِه فلا يَخْرُج شَيْءٌ عَن مَوْضِعه اللّائقِ بِهِ، وهو الحكيمُ الكاملُ في حُكْمِه، فلا يُنقضُ حُكْمٌ حَكَمَ به، فكانَتْ عِزَّةُ غيرِه وحِكْمَتُهُ وحُكْمُه بالنِّسبةِ إلى عِزَّةِ اللهِ سُبحانَهُ وحِكْمَتِه وحُكْمِه ليْسَتْ بشيءٍ[1].

نُكْتَةُ تَذْييلِ الآيَةِ:

ذُيِّلت هذهِ الآيَةُ الكَريمةُ بالاسْمَيْنِ الكَريمَيْنِ من أسماءِ اللهِ تَعالى، وهُما: العَزيزُ والحَكيم، فَقال سُبْحانَه: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ لِمُلاءَمَتِهما ما تقدَّم قبلُ، من وعْدِ المُؤْمنين ووعيدِ الكافرين، والمعنى: أنَّه سُبْحانَهُ بِعِزَّته لا يَمْنَعُه شَيْءٌ من إنْجازِ وعْدِه لأهْلِ الإيمانِ، ووَعيدِه لأهْلِ الكُفْرِ، وذلكَ كُلُّه صادرٌ بِمُقْتَضى حِكْمتِه، فكلٌّ مِنْهُما يَسْتَحِقُّ ما قُدِّر لَهُ[2]، ويمكنُ أنْ نلمحَ أنَّ ذِكْرَ ﴿ٱلۡعَزِيزُ﴾ الدّالِّ على القُوّة يتناسبُ معَ ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾ الذي لا يمنعُ شيءٌ من إنجازِه، وذكرَ ﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾ الدّالِّ على أنَّ حُكمَه لا يتخلّفُ ولا يُنقَضُ يتلاءمُ مع ﴿حَقّٗاۚ﴾، وبذلك يكونُ ذكرُ الاسمينِ الجليلينِ تعليلًا لإنجازِ الوعْدِ وعدَمِ الكذب فيه بأسلوبِ اللّفِّ والنَّشر المرتَّب.

كُـلٌّ مِـنْ أهْـلِ الإيمـانِ والكُفْرِ مُسْتَحِقٌّ لِما قُدِّرَ لَهُ

نُكْتَةُ تَقْديمِ صِفَةِ العِزَّةِ على الحِكْمَةِ:

قُدِّم اسْمُ اللهِ تَعالى العَزيز على اسمِه الحكيم في قولِ اللهِ ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾؛ من بابِ تَقْديمِ السَّبَبِ عَلى المُسَبَّب؛

الإتْقانُ والإحْكامُ نـاشِـئـانِ عَـنِ العِلْمِ

(1) علي، سورة لقمان دراسة بلاغيّة، ص: 1574.

(2) فاطمة محمد شلدان، المناسبة بين الفواصل القرآنية وآياتها، ص: 49.

وذلكَ لأنَّه سبحانه عزَّ فحَكمَ، وهو كَتَقْديمِ العليمِ على الحَكيمِ؛ لأنَّ الإحْكامَ والإتْقانَ ناشِئانِ عَنِ العلمِ[1]، كما حصلَ بهذا التّقديم التّناسبُ معَ الوعدِ ومُؤكِّدِه ﴿حَقًّا﴾.

نُكْتَةُ المُبالَغَةِ في الاسْمَيْنِ الجَليلَيْنِ:

اللهُ ﷻ شَديدُ العِـزَّةِ عَظيمُ الحِكْمَةِ

في بِناءِ اسْمَيِ اللّهِ تَعالى ﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ و﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ مِنْ قولِ اللّه ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ على أمثلَةِ المبالغَةِ، دِلالَةٌ على شدَّةِ العزَّة وعظيمِ الرَّحْمَةِ، إذِ العِزَّةُ والحِكْمَةُ مِن أوصافِ اللّهِ تَعالى، وأوصافُه سُبْحانَهُ لا مُنْتَهى لِكَمالِها.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

العَمَل والفِعْل والصُّنْع:

الفِعْلُ تَأثيرٌ في الشَّيْءِ مِنْ جِهَةِ المُؤَثِّرِ والعَمَلُ إيجادُ الأثَرِ في الشَّيْءِ والصُّنْعُ تَأثيرٌ على جِهَةِ الإتْقانِ

تَفْتَرِقُ هذهِ الأحْداثُ في التَّعبيرِ القُرآنيِّ، وإن كانَ يَجْمَعُها مَعْنى التَّأثيرِ في الشَّيء، فالفِعْلُ: هُو التَّأثيرُ في الشَّيء مِن جِهَةِ مُؤَثِّر، والعَمَلُ: إيجادُ الأثَرِ في الشَّيْء، كَما يُقال: فلانٌ يَعْمَلُ الطّينَ خَزَفًا، ولا يُقال: يَفْعَلُ ذَلِكَ؛ لأنَّ المُرادَ مِن ذلكَ الشَّيْءِ هو إيجادُهُ.

وأمّا الصُّنْعُ: فَهُو تَأثيرٌ في شَيْءٍ ما على جِهَةِ الإتْقانِ، ومِنْهُ قولُهم: سيفٌ صَنيعٌ؛ إذ جُوِّد عملهُ، فيكون الفعلُ أعمَّ مطلقًا منَ العمَلِ والصُّنْعِ، والعملُ أعمَّ مُطلقًا منَ الصُّنع.

و(الفِعْلُ) في القُرآن الكريم إذا أُطْلِقَ في موضعِ القُدْرَةِ الإلَهيَّة؛ فإنَّه يدُلُّ على الوَعيدِ الشَّديد وسُرْعَةِ إنْفاذِ الأمْرِ، كقولِ اللّهِ تَعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ ﴿٤٥﴾﴾ [إبراهيم: 45]، وقولِه سُبْحانَهُ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴿١﴾﴾ [الفيل: 1]، وكذلِكَ (فَعَل) إذا وردَ مَحْكيًّا صدورُه عنِ الخَلْقِ؛ فإنَّه يُفيدُ السُّرْعَةَ وعدمَ الإبْطاء، ومنهُ قَوْلُ اللّهِ تعالى: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [النّحل: 50]، فَهُم يأتونَ ما يُؤْمَرون به بِسُرْعةٍ، وكذلكَ قولُ اللّهِ ﷻ:

(1) إبراهيم الأبياريّ، الموسوعة القرآنيّة: 2/ 183.

﴿وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ﴾ [الحجّ: 77]؛ فإنَّهُ بِمَعْنى: سارِعوا، ووردَ إطْلاقُه على الفِعْلِ الشَّنيعِ، كما قالَ اللّهُ تَعالى: ﴿أَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآۖ﴾ [الأعراف: 155]، وقال سُبْحانه: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ٧٩﴾ [المائدة: 79].

وأمّا العملُ؛ فيُطلَقُ عَلى الصّالِحِ والسَّيِّئِ، ولِذا قالَ اللّهُ تَعالى: ﴿أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٥٤﴾ [الأنعام: 54]، ثُمَّ إنَّ دِلالةَ العَمَلِ تَرِدُ لِما فيهِ امْتِدادٌ في الزَّمَنِ ونَوْعُ إبطاءٍ، كما قالَ اللّهُ سُبْحانَهُ: ﴿يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٖ كَٱلۡجَوَابِ وَقُدُورٖ رَّاسِيَٰتٍۚ ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ﴾ [سبأ: 13].

وأمّا الصُّنْعُ؛ فَهُو أخَصُّ مِنَ الفِعْلِ مِن جِهَةِ كَوْنِ الفعلِ يأتي في الحيوانِ والجَماد، ولَكِنَّ الصُّنْعَ لا يَأتي إلّا معَ العالِم؛ إذْ فِعْلُه يَتَطَلَّب إتْقانَ العملِ وإحْكامَهُ، كما قال اللّهُ سُبْحانَهُ: ﴿وَتَرَى ٱلۡجِبَالَ تَحۡسَبُهَا جَامِدَةٗ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍۚ﴾ [النّمل: 88][1].

الوَعْد والعَهْد والميثاق:

العَهْدُ أخَصُّ مِنَ الوَعْدِ

العهدُ أخَصُّ منَ الوعد؛ مِن جِهَةِ أنَّ العَهْدَ ما كانَ مِنَ الوَعْدِ مَقْرونًا بشرطٍ، كقولكَ: إنْ فعلتَ كَذا؛ فَلَكَ كَذا وكَذا، ومِنْهُ قولُ اللّهِ تَعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ﴾ [طه: 115]، أي: أعْلَمْناهُ أنَّهُ لا يَخْرُجُ مِنَ الجَنَّة ما لَم يَأكُل مِنَ الشَّجرةِ التي نُهي عَنْها، ثُمَّ إنَّ العَهْدَ يَقْتَضي وفاءً، والوعدَ يَقْتَضي إنجازًا، يُقال: أنجزَ الوعدَ، ووفَّى بالعهْدِ، كَما قالَ النَّبيُّ ﷺ: «لا إلَهَ إلّا اللّهُ وحْدَهُ، أنْجَزَ وعْدَهُ»[2]، وقال اللّهُ سُبْحانَه: ﴿وَبِعَهۡدِ ٱللَّهِ أَوۡفُواْۚ﴾ [الأنعام: 152][3]، وقد يُستعمَلُ الوَفاءُ مَعَ الوعْدِ أيضًا.

(1) محمّد الدّوريّ، دقائق الفروق اللّغويّة في البيان القرآنيّ، ص: 186 - 188.
(2) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: (1218).
(3) العسكريّ، الفروق اللُّغويّة، ص: 57 - 58.

وأمّا العَهْدُ والميثاقُ؛ فَقَدْ دَرجَ جمعٌ مِنْ أصْحابِ المُعجماتِ على التَّسويةِ بينَهُما[1]، ولعلَّهم أرادوا بذلك التَّقريبَ على عادتِهم في ذلك، والتَّحقيق: أنَّ بينَ العهدِ والميثاق فرقًا؛ وهو أنَّ أصلَ الميثاقِ: العهدُ المؤكَّدُ[2]، أو المؤكَّد بخصوص اليَمين[3]؛ وعلى كِلا الاحتمالَيْنِ؛ فإنَّ العَهْدَ أعَمُّ مِنَ الميثاقِ مطلقًا، فكلُّ ميثاقٍ عهدٌ، وليس كلُّ عهدٍ ميثاقًا، ويدُلُّ لهذا الفرقِ الاشتقاقُ اللُّغويُّ؛ فإنَّ الميثاقَ مِنْ قولِهم: أوثقتُ الشَّيءَ؛ أي: أحكمتُهُ[4]، وذكر الشَّوكانيّ فرقًا آخرَ بينَهما[5] لا يَرْجِعُ إلى اللُّغةِ؛ وهو أنَّ العهدَ: جميعُ ما عَهِدَ اللهُ عَلى العبادِ مِنَ الأوامرِ والنَّواهي، والميثاقَ: ما أخذه اللهُ تعالى على عبادِه حينَ أخرجَهُم مِنْ صُلْبِ آدمَ في عالم الذَّرِّ؛ وهو الواردُ في قول اللهِ سُبْحانَهُ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: 172].

(1) ابن سيده، المحكم: (وثق).
(2) العسكريّ، الفروق اللُّغويّة، ص: 57.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 1/ 206.
(4) ابن القطّاع، كتاب الأفعال: 3/ 304.
(5) الشَّوكانيّ، فتح القدير: 3/ 94.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والأربعون،
سورة الرّوم من الآية 08 إلى سورة لقمان الآية 20
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والأربعون، سورة الرّوم من الآية 08 إلى سورة لقمان الآية 20
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 43 ، 816 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-94-5
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 43 : المجلد الثالث والأربعون، سورة الرّوم من الآية 08 إلى سورة لقمان الآية 20.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-94-5
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9381682 بتاريخ 2024/12/31م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»